

Distr.: General
10 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

تقرير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب
الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطته لعام ٢٠١٤

موجز

بهذا يقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا التقرير عن نشاط خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتُعرض بصورة مستقلة استجابة إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إزاء هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٦.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

- (أ) الإحاطة علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٤؛
- (ب) الإحاطة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، بما فيها تلك التي يزيد عمرها عن ١٨ شهراً؛
- (ج) الإحاطة علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤ (عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨).



المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
٥	ثالثاً - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٤
٦	رابعاً - الملامح الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤
٢٠	خامساً - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢١	سادساً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
٢١	سابعاً - الخدمات الاستشارية
٢٢	ثامناً - التحقيقات
٣٠	تاسعاً - موجز عن متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات
٣١	عاشراً - المسائل التشغيلية

المرفقات (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- ١ - توصيات مراجعة الحسابات الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بثمانية عشر شهراً والتي لم يُبت فيها
- ٢ - عناوين جميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة خلال عام ٢٠١٤
- ٣ - اللجنة الاستشارية للشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات - التقرير السنوي لعام ٢٠١٤
- ٤ - التقارير الصادرة عن فريق مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٤ في ما يتصل بالتقييمات الأولية أو التحقيقات التي أدت للكشف عن سوء سلوك

أولا - مقدمة

١ - يسر فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يزود المجلس التنفيذي بالتقرير السنوي المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويتضمن هذا التقرير تفاصيل مقدمة عملاً بمقرري المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٨ و ١٨/٢٠١٢، وعلى وجه التحديد ما يلي: (أ) جدول يعرض توصيات مراجعة الحسابات التي لم تُحسم حسب السنة والفئة؛ (ب) شرح للنتائج التي ظلت بغير حسم على مدار ١٨ شهراً أو أكثر؛ ثم (ج) عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال السنة.

٢ - مدير فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات مسؤول أمام المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو يساعدها في المسائل المتصلة بمهمتها في مجال المساءلة. وفي هذا الصدد، يوفر الفريق عنصر الضمان، ويسدي المشورة، ويوصي بإجراء التحسينات، ويساعد في تعزيز نُظم إدارة المخاطر والرقابة والإدارة على صعيد المكتب. ويسعى الفريق أيضاً إلى تعزيز ودعم المساءلة، بإجراء تحقيقات في البلاغات المتعلقة بوقوع انتهاكات للقواعد والنُظم والتوجيهات المنطبقة المتصلة بالجوانب الإدارية أو بالسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الفريق الدعم إلى الإدارة في تطبيق السياسات والتوجيهات العامة لمكتب خدمات المشاريع على النحو الموضح في الخطة الاستراتيجية للمكتب، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/OPS/2013/3).

٣ - وقد واصل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، خلال عام ٢٠١٤، التفاعل مع اللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات التابعة لمكتب خدمات المشاريع. ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨، يرد مردفاً هنا التقرير السنوي للجنة لعام ٢٠١٤، بوصفه المرفق ٣ لهذا التقرير.

ثانياً - دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

ألف - الولاية والمهام والمعايير

٤ - تُستمد ولاية المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ووظائفها ومعاييرها، في نطاق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب، ويوافق عليها المدير التنفيذي، بوصفها التوجيه التنظيمي رقم ٣، بصيغته المنقحة، واعتباراً من

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبموجب القاعدة ٦-٠١، يقوم فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بما يلي:

يضطلع بأنشطة مستقلة وموضوعية في مجال تقديم الضمانات والمشورة وفقاً للمعايير الدولية لممارسة المراجعة الداخلية للحسابات وفقاً للأصول المهنية. ويتولى تقييم الحوكمة، وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة، ويساهم في تحسينها ويقدم تقريراً عن ذلك.

٥ - أما الإطار الدولي للممارسات المهنية للمعهد الداخلي لمراجعي الحسابات، فيوفر المعايير والإرشادات التي يفتقد بها فريق المراجعة الداخلية للحسابات في جميع التعاقدات التي يبرمها.

٦ - وبموجب القاعدة ٦-٠٢، فبالإضافة إلى تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات إلى مكتب خدمات المشاريع، يتولى الفريق "المسؤولية عن تقييم الادعاءات المتعلقة بقيام أفراد مكتب خدمات المشاريع وأفراد آخرين بارتكاب أعمال غش وفساد على نحو يلحق الضرر بالمكتب، ويكون مسؤولاً عن التحقيق في تلك الادعاءات".

٧ - وترد تعاريف إضافية لولاية الفريق ونطاق عمله ومسؤولياته ومسائلته ومعاييرها في ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات الذي اعتمده المدير التنفيذي، وصدر بوصفه التوجيه التنظيمي رقم ٢٥، بصيغته المنقحة واعتباراً من ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي التوجيه التنظيمي رقم ٢، "إطار المساءلة وسياسات الرقابة لمكتب خدمات المشاريع"، والتوجيه التنظيمي رقم ١٥ (الإضافة ٢)، "هيكل مكتب خدمات المشاريع على الصعيد العالمي"، والتوجيه التنظيمي رقم ٣٦، "الإطار القانوني لمكتب خدمات المشاريع لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك".

باء - التنسيق مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وغيره من هيئات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة

٨ - عمل الفريق من أجل تنسيق أعماله في مجال المراجعة الداخلية للحسابات مع مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة، فضلاً عن تزويد المجلس بما يصل إليه من نتائج في هذا الشأن. وفضلاً عن ذلك، فقد شملت عملية التخطيط السنوي للفريق إجراء مشاورات مع مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة.

٩ - وواصل الفريق تنسيق أنشطته مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، ومع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة، وممثلي دوائر التحقيقات في الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة.

ثالثاً - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٤

١٠ - كانت الأهداف الأساسية لخطة العمل لعام ٢٠١٣ هي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسينها، وتزويد المدير التنفيذي بما يضمن فعالية أداء الضوابط والإجراءات الداخلية على النحو المطلوب. وشملت خطة العمل مناقشة تفصيلية للنهج المتبع في تخطيط خدمات مراجعة الحسابات، والميزانية التشغيلية، وأهدافها المنشودة، ونطاقها، وتقييم مخاطرها، وطبيعتها.

ألف - خطة المراجعة الداخلية للحسابات على أساس المخاطر

١١ - يتضمن تقييم المراجعة الحسابية على أساس المخاطر تحديد المجالات المحتملة للمراجعة التي تنطوي على أفدح المخاطر للمنظمة، مع ترتيبها حسب الأولوية. ويتحقق هذا، عادة، بالاعتماد على نظام إدارة المخاطر الذي سبق أن وضعته الإدارة. ويتيح إجراء تقييم للمخاطر تخصيص موارد المراجعة الداخلية للحسابات للمجالات التي تشكل أهم العناصر بالنسبة لنجاح المنظمة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها. ويتم توثيق النتيجة في خطة عمل للمراجعة الداخلية على أساس المخاطر.

١٢ - ولدى قيام الفريق بإعداد خطة عمله لعام ٢٠١٤، قام بتبسيط نموذج تقييم المخاطر الذي سبق استخدامه في سنوات ماضية، ليضمن الاتساق بين أولويات المراجعة الداخلية للحسابات وأهداف إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقام الفريق بجمع البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر الداخلية، واعتمد على العناصر التي ينطوي عليها نظام إدارة المخاطر الذي تم اتباعه بموجب بند النظام المالي ٤-١٠ والقاعدتين الماليتين ١٠٤-١٠١ و ١٠٤-٠٢ للمكتب، لأداء هذا التقييم. وبدأ المكتب أيضاً برنامجاً لإدارة المخاطر في المؤسسة بغية تحسين تقنيات تحديد المخاطر والتخفيف من آثارها على نطاق المؤسسة.

١٣ - وتسلم خطة عمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤، استناداً إلى تقييم مخاطر المراجعة، بالتنوع الجغرافي لعمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الصعيد العالمي بأسره، وشملت مراجعة حسابات تمت على أساس الامتثال والأداء على السواء.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل السنوية

١٤ - تم إنجاز جميع عمليات المراجعة الداخلية للحسابات المقررة لعام ٢٠١٤، وصدرت التقارير النهائية خلال السنة (انظر الجدول ١ أدناه).

الجدول ١

حالة تنفيذ خطة العمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

المجموع	عمليات مراجعة الحسابات المشارية	عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها الفريق
٨	صفر*	٨
٢٢	١٤	٨
لا شيء	لا شيء	لا شيء

* لا شيء لأن طلبات مراجعة حسابات المشاريع يقدمها العميل.

رابعاً - الملامح الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤

١٥ - كما ورد في الجدول ١، أصدر فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ٢٢ تقريراً خلال عام ٢٠١٤، مقارنة بواحد وعشرين تقريراً في عام ٢٠١٣. ويتحدد عدد التقارير، إلى حد بعيد، بناءً على الطلبات المقدمة من العملاء، وعلى متطلبات إعداد التقارير، وفقاً لاتفاقيات المشاريع.

١٦ - وقد انخفض عدد عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها الفريق تحت إحدى فئتين تعكسان الاختلافات في النهج المتبعة، وهما ما يلي:

(أ) عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي يجريها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (ثمانية تقارير)؛

(ب) عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي يجريها، تحت إشراف الفريق، شركات من المهنيين العاملين في مجال مراجعة الحسابات، من أجل تلبية متطلبات الإبلاغ عن المشاريع (١٤ تقريراً).

١٧ - وقد تضمنت تقارير مراجعة الحسابات البالغ عددها ٢٢ تقريراً، والصادرة في عام ٢٠١٤، ما مجموعه ١١٠ توصيات من توصيات مراجعة الحسابات. ومن هذه التقارير، هناك ٨٢ تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (الجدول ٣)، و ٢٨ تقريراً تتعلق بتقارير مراجعة حسابات المشاريع (الجدول ٦).

ألف - عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها مباشرة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت

١٨ - في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، صدرت عن الفريق ثمانية تقارير للمراجعة الداخلية للحسابات، وقدّمت إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على النحو الوارد تفصيلاً في الجدول ٢.

الجدول ٢

قائمة بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٤

عنوان التقرير	التقييم*
المراجعة الداخلية لحسابات مركز المشاريع في إثيوبيا	مرض جزئياً
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في بنما	مرض
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في كينيا	مرض
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في كوت ديفوار	مرض جزئياً
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في سري لانكا	مرض جزئياً
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في كمبوديا	مرض
المراجعة الداخلية لحسابات توخي العناية الواجبة في فحص المعلومات الأساسية المتعلقة بالبايعين	مرض
استعراض الخدمات المتعلقة بكشوف المرتبات والامتيازات والاستحقاقات والتسويات	لا ينطبق**

* وفقاً للتعريف المتوائمة التي اعتمدها دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠:

- تقدير "مرض" يعني "أن الضوابط الداخلية والحوكمة وعمليات إدارة المخاطر تم إقرارها بصورة كافية وأنها تؤدي وظيفتها جيداً، ولم يتم تحديد أي مسائل تؤثر بصورة ملموسة على تحقيق غايات الكيان الخاضع لمراجعة الحسابات؛"

- تقدير "مرض جزئياً" يعني "أن الضوابط الداخلية والحوكمة وعمليات إدارة المخاطر تم إقرارها وأنها تؤدي وظيفتها بوجه عام، ولكنها بحاجة إلى تحسين. وثمة مسألة واحدة أو عدة مسائل جرى تحديدها، ويمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق غايات الكيان الخاضع لمراجعة الحسابات".
- ** كانت هذه خدمة استشارية وتتفق والإجراءات القياسية لفريق المراجعة الداخلية للحسابات، ولم تقدم أي تقييمات بوجه عام. ولأن التقرير يتضمن توصيات، فقد أدرج في القائمة أعلاه.

تحليل توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام ٢٠١٤

- ١٩ - عملاً بقرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٨، قام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بتحليل التوصيات الصادرة حسب مستوى أهميتها وتواتر صدورها، في المجال الوظيفي.
- ٢٠ - وقد انخفض عدد توصيات المراجعة الداخلية الصادرة من ٨٧ توصية في عام ٢٠١٣ إلى ٨٢ توصية في عام ٢٠١٤، وهو ما جعل متوسط عدد التوصيات، حسب كل تقرير من تقارير المراجعة، ينخفض من ١١ توصية في عام ٢٠١٣ إلى ١٠ توصيات في عام ٢٠١٤. وهذا يتفق مع التوجيه الذي أصدرته اللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات بأن يركز فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على المخاطر والمسائل المؤسسية الأكثر أهمية.

مستوى أهمية توصيات مراجعة الحسابات المتصلة بعمليات المراجعة التي اضطلع بها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

- ٢١ - من أصل التوصيات الصادرة، وعددها ٨٢ توصية، جرى النظر في ٣٧ توصية (٤٥ في المائة) بوصفها شديدة الأهمية^(١)، وفي ٤٥ توصية (٥٥ في المائة) بوصفها متوسطة الأهمية، وذلك على النحو المبين في الجدول ٣. أما التوصيات ذات الأولوية الدنيا فيتم تناولها خلال مرحلة مراجعة الحسابات في الميدان.

(١) مستويات الأهمية هي:

- أهمية شديدة: الإجراءات تُعد لازمة بما يكفل أن لا يتعرض مكتب خدمات المشاريع إلى مخاطر عالية.
- أهمية متوسطة: تُعد الإجراءات ضرورية لتجنب التعرض لمخاطر كبيرة.
- أهمية منخفضة: الإجراءات تُعد مستصوبة، وحرية بأن تفضي إلى تعزيز الرقابة أو إلى الحصول على أفضل قيمة مقابل المال.

الجدول ٣

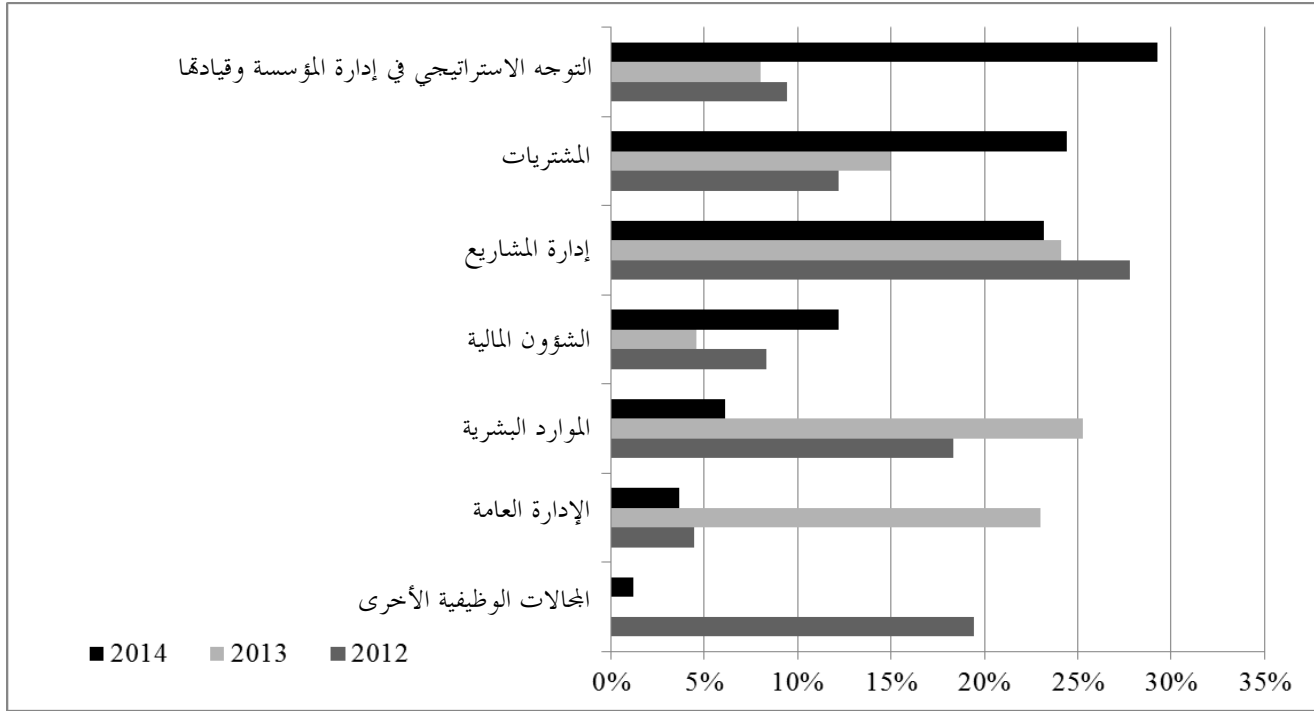
تصنيف توصيات مراجعة الحسابات حسب مستوى الأهمية

مستوى الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية إلى المجموع		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
أهمية شديدة	٥٩	٥٢	٣٧	٣٣	٦٠	٤٥
أهمية متوسطة	١٢١	٣٥	٤٥	٦٧	٤٠	٥٥
المجموع	١٨٠	٨٧	٨٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي

٢٢ - يعرض الشكل ١ تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي. ويتصل معظم التوصيات بالتوجه الاستراتيجي في إدارة المؤسسة وقيادتها (٢٨ في المائة)، وبالمشتريات (٢٦ في المائة) ثم إدارة المشاريع (٢٣ في المائة)، تليها الشؤون المالية (١٢ في المائة)، فالموارد البشرية (٦ في المائة)، فالإدارة العامة (٤ في المائة)، فاستعراض العقود والممتلكات (١ في المائة). وجدير بالذكر أن هذا التوزيع الذي جرى حسب المجال الوظيفي استند إلى نطاق مراجعة الحسابات على النحو المحدد في تقييم المخاطر الذي أُجري لكل نشاط من الأنشطة.

الشكل ١

توصيات المراجعة الداخلية للحسابات حسب المجال الوظيفي^(٢)

المجالات الرئيسية للتحسين على النحو المحدد في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

لعام ٢٠١٤

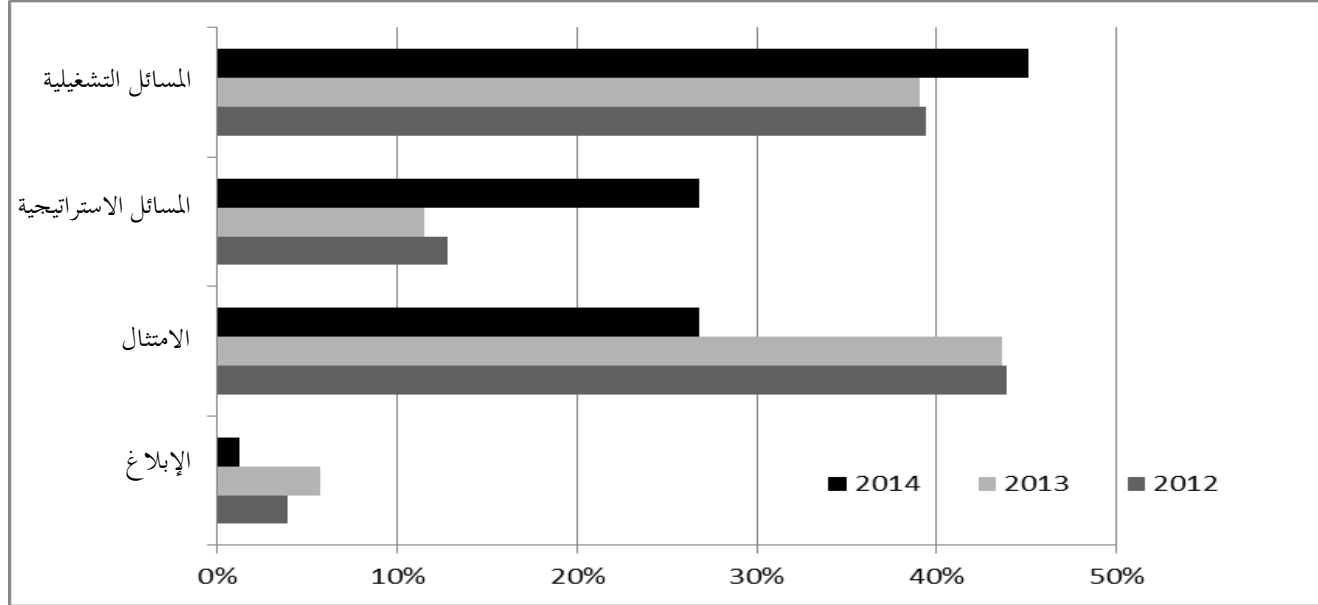
٢٣ - تكميلاً للتحليل السابق، يوضح الجدول ٢ عدد التوصيات الصادرة حسب نوع الهدف المتوخى^(٣). وجاء في المرتبة الأولى التوصيات المتعلقة بالمسائل التشغيلية (٤٥ في المائة) ثم تلتها التوصيات المتعلقة بالتعامل مع المسائل الاستراتيجية (٢٧ في المائة)، فالتوصيات المتصلة بالامتثال (٢٧ في المائة)، فتلك المتعلقة بالإبلاغ (١ في المائة).

(٢) تشمل فئة "المجالات الوظيفية الأخرى" الأمن، وتكنولوجيا المعلومات، واستعراض العقود والممتلكات، وإدارة الشراكات وجودة المنتجات والخدمات.

(٣) حسب الأهداف المتعلقة بالكيان ذي الصلة الواردة في "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي (Treadway Commission).

الشكل ٢

عدد التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٤ حسب الهدف المتوخى



المسائل التشغيلية

٢٤ - في مجال إدارة المشاريع، صدرت توصيات بالأمر التالي: (أ) تعزيز عملية قبول النشاط، بتطبيق سياسة الأسعار وكفالة الاتساق بين النظام الرئيسي ومذكرة تحليل التنفيذ تطبيقاً دقيقاً؛ (ب) ضمان الكفاءة في إدارة مخاطر النشاط؛ (ج) كفالة عدم إبرام اتفاقات مع العملاء إلا بعد قبولها كما يجب من السلطة المسؤولة عن النشاط؛ (د) كفالة تحميل المخاطر الإضافية على المشاريع ومسك سجلات المخاطر واستكمالها بانتظام؛ (هـ) كفالة فعالية الضوابط الداخلية فيما يتعلق بقاء المشاريع والعقود المسندة في نظام أطلس (ATLAS)؛ (و) كفالة إجراء عمليات تدقيق منتظمة لعينات من معاملات المستفيدين، وتحري الدقة في استعراض النفقات والمستندات قبل صرف الأموال لشركاء التنفيذ؛ (ز) كفالة الفعالية في رصد المواعيد النهائية لتقديم التقارير إلى الوكيل المالي المحلي؛ (ح) كفالة تسجيل المؤشرات الرئيسية المتعلقة بتطور العمل في النظام بمجرد الوقوف عليها؛ (ط) القيام بتتبع ومتابعة النتائج والتوصيات التي تسفر عنها زيارات الرصد الميدانية من أجل كفالة التصدي للمشاكل في الوقت المناسب؛ (ي) العمل مع شركاء التنفيذ من أجل تحديد العدد المتوقع لزيارات المراقبة اللازم إجراؤها؛ (ك) كفالة تنفيذ رقابة كافية على صرف مواد المشاريع للمستخدمين؛ (ل) كفالة تطبيق إدارة فعالة لأموال المشاريع، وتعزيز الإشراف على نفقاتها.

ومن شأن استخدام مزيج من المبادئ التوجيهية والأدوات وزيادة فعالية الرصد أن يساعد على التصدي للمشاكل المطروحة.

٢٥ - وفي مجال المشتريات، صدرت توصيات بالأمر التالية: (أ) كفالة الكفاءة في إدارة الضمانات المصرفية؛ (ب) تعزيز نظام رصد أنشطة الشراء؛ (ج) كفالة الفصل بين المهام في عملية الشراء؛ (د) كفالة حُسن تكوين سلطة الشراء للجان تقييم العطاءات؛ (هـ) كفالة توقيع جميع أعضاء لجان تقييم العطاءات الإعلان المتعلق بتضارب المصالح؛ (و) كفالة بذل العناية الواجبة عند طلب تقديم عروض المناقصات؛ (ز) إبرام اتفاقات طويلة الأجل فيما يتعلق بالمشتريات المتكررة؛ (ح) تكريس إجراء تشغيلي موحد فيما يتعلق بالتفاعل مع فريق موقع الأمم المتحدة للشراء الإلكتروني الموجود في مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (ط) تنفيذ نهج قائم على تقييم المخاطر لبذل العناية الواجبة في التحقق من المعلومات الأساسية المتعلقة بالموردين في مرحلة تقديم العطاءات.

٢٦ - وفي مجال الموارد البشرية، صدرت توصيات بالأمر التالية: (أ) تعزيز عملية استعراض مستندات الموظفين المتقدمين وإقرارها؛ (ب) كفالة تسوية مخصصات تكاليف الموظفين بأثر رجعي استناداً إلى تاريخ تعيينهم الفعلي؛ (ج) كفالة مراعاة مصالح المكتب القصيرة والطويلة الأجل عند دمج الوظائف والمسؤوليات الرئيسية؛ (د) كفالة الإبلاغ عن الموافقة الرسمية للتعيينات وتخصيص المرتبات لموظفي المشاريع وفقاً لذلك.

٢٧ - وفي مجال إدارة الأصول، صدرت توصيات بتقديم توضيح إلى موظفي مكتب خدمات المشاريع بشأن مصطلح "العمل الرسمي" على النحو الوارد في الوثيقة AI/CSPG/2013/01 المتصلة بإدارة المركبات الرسمية واستخدامها.

٢٨ - وفي مجال الشؤون المالية، صدرت توصيات بالأمر التالية: (أ) كفالة تنفيذ إدارة فعالة للتكاليف المباشرة التي تُدار محلياً؛ (ب) كفالة إجراء عمليات تدقيق مستقل للتأكد من أن مبالغ الامتيازات والاستحقاقات والمبالغ المستقطعة من المرتبات كاملة ودقيقة؛ (ج) تقديم مستندات تتضمن مسوّغات لزيادة تكاليف خدمات الامتيازات والاستحقاقات رغم نقص عدد موظفي مكتب خدمات المشاريع.

المسائل المتعلقة بالامتثال

٢٩ - صدرت توصيات في معظم التقارير لكفالة تحسين الامتثال للسياسات والإجراءات، وقد شملت هذه التوصيات معظم المجالات الوظيفية. وكانت أهم التوصيات هي ما يلي: (أ) تعزيز نظام الرقابة لكفالة قيد المعاملات في الفترة المحاسبية التي تجري فيها تلك المعاملات؛

(ب) كفالة أن يكون لكل مورّد جديد أو قديم، له أعمال جارّية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، موجز بيانات خاص به في نظام أطلّس؛ (ج) كفالة إصدار مذكرة توجيهية رسمية إلى جميع الوحدات المعنية بالأمر بشأن المبالغ التي تُدفع نقدا للموردين؛ (د) كفالة إيقاف خدمة الموظفين عندما تنتهي عقودهم؛ (هـ) كفالة إصدار أوامر الشراء متضمنةً كامل المبالغ المتعاقد عليها؛ (و) كفالة تنفيذ الشراء وفقا للأحكام والشروط المنصوص عليها في العقود؛ (ز) وضع تعليمات لاسترداد التكاليف المتصلة باستخدام المركبات الرسمية للأغراض الشخصية، وتطبيق تلك التعليمات؛ (ح) كفالة الامتثال لإجراءات تفويض السلطة؛ (ط) كفالة استرداد مبالغ الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة خلال عمليات الشراء؛ (ي) كفالة الفصل بين المهام؛ (ك) كفالة توفر محاور العمليات على خطط مستكملة بشأن استمرارية تصريف الأعمال؛ (ل) كفالة عدم دفع أي مبالغ مقدما إلا إذا سلّم شريك التنفيذ التزاماً خطياً بالنفقات المتكبدة مقدما؛ (م) كفالة بذل العناية الواجبة في قيام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتسجيل الموردين في موقع United Nations General Marketplace؛ (ن) كفالة عدم نقل أموال المشاريع بين المشاريع التي لا تربط بينها صلة إلا بإذن رسمي من الجهة المانحة. وينبغي أن تُعالج الإدارة النقاط التي أثيرت بتوجيه وإشراف أكثر شمولا، وبتدريب أفضل.

المسائل الاستراتيجية

٣٠ - استُرعى الانتباه إلى المسائل التي يمكن أن تؤثر على إنجاز الأهداف الاستراتيجية، سواء على صعيد المنظمة أو على مستوى المكاتب الإقليمية أو مستوى مركز العمليات/المشاريع.

٣١ - وفي مجال التوجه الاستراتيجي في إدارة المؤسسة وقيادتها، استُرعى انتباه الإدارة إلى ضرورة القيام بما يلي: (أ) إعداد خطة عمل مفصلة لتنفيذ استراتيجية العمل المتوخاة لمراكز العمليات؛ (ب) حل ما تبقى من المشاكل المالية المتعلقة بالحاسبة وإعداد التقارير، وإدراج متطلبات الإبلاغ المؤسسي في النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (ج) صياغة اختصاصات مراكز العمليات، على نحو يُؤكّد فيه من جديد نطاق عملها ومجال اختصاصها وفقا للتوجيه التنظيمي رقم ١٥ (الإضافة ٢)؛ (د) تحمل المسؤولية عن إدارة الميزانيات الإدارية وميزانيات التكاليف المباشرة التي تُدار محليا؛ (هـ) تعزيز قدرات مراكز العمليات من حيث وظيفتها المتصلة بالموارد البشرية؛ (و) تحديد التسلسل الإداري، وآليات الإشراف وخطط عمل وظائف الدعم للهيكل الجديد لمراكز العمليات؛ (ز) تنفيذ نهج مُنظّم واستباقي لتطوير العمل مع الحكومات وغيرها من الشركاء؛ (ح) مواصلة تنويع حافظات الأعمال بهدف تقليص الاعتماد على عدد صغير من الجهات

المانحة؛ (ط) إجراء تحليل مفصل من أجل تحديد أفضل مكان لإنشاء مراكز عمليات جديدة؛
(ي) تنفيذ آليات لرصد الحافظات؛ (ك) صياغة مذكرات تفاهم مع الشركاء الرئيسيين.

باء - عمليات مراجعة حسابات المشاريع

مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات

٣٢ - يواصل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أعمال "مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات" للأمم المتحدة على النحو الوارد تفصيله في تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/21).

٣٣ - والإدارة مسؤولة عن الامتثال لشروط اتفاقات المشاريع، أما فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات فيقدم الدعم للوفاء بالالتزامات طبقاً لشروط مراجعة الحسابات المنصوص عليها في هذه الاتفاقات. ولهذا الغرض يستخدم الفريق شركات مهنية ثالثة لإجراء مراجعات الحسابات هذه. ويتأكد الفريق مسبقاً من مؤهلات جميع الشركات المهنية المستخدمة، التي تلتزم بالشروط التي يقرها الفريق. وجميع تقارير مراجعة الحسابات التي تعدها تلك الشركات تخضع، قبل إصدارها، لتقييم الفريق فيما يتعلق بعنصر الجودة.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٤، أصدرت شركة واحدة ١١ تقريراً من أصل ١٤ تقريراً لمراجعة حسابات المشاريع، وكان الفريق قد أبرم معها، في عام ٢٠١٣، عقداً لتقديم خدمات مهنية مدته ثلاث سنوات. والعلاقة مع هذه الشركة إيجابية حتى الآن، وهو مما يحقق مزيداً من الاتساق في التقارير، ويحسن احترام المواعيد، ويسبب عمليات مراجعة حسابات المشاريع.

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بشأن المشاريع

٣٥ - خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدر فريق المراجعة الداخلية للحسابات ١٤ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات تتعلق بمشاريع محددة، وقدمها إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٣٦ - وعلى النحو المبين في الجدول ٤، قدمت أغلبية تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن المشاريع في عام ٢٠١٤ رأياً في مراجعة الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع وكذلك تقييماً لبيئة الرقابة الداخلية، وفقاً لمتطلبات الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين.

الجدول ٤

عدد تقارير مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١١	١٢	١٦	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة متضمنةً تعبيراً عن رأي بشأن البيان المالي ومقدمةً تقييماً لبيئة الرقابة الداخلية
٣	١	١	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة متضمنةً تعبيراً عن رأي بشأن البيان المالي فقط
صفر	صفر	١	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة متضمنةً تقييماً لبيئة الرقابة المالية فقط
١٤	١٣	١٨	المجموع

٣٧ - وعلى النحو المبين في الجدول ٥، حدث تحسن مطرد في نسبة عمليات مراجعة حسابات المشاريع، والتي اقترنت برأي غير مشفوع بتحفظ بشأن بيانها المالية، من ٨٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٣ ثم إلى ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٤. وتبين هذه الزيادة المطردة في عدد التقارير غير المشفوعة بتحفظات تحسناً في نوعية التقارير المالية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٣٨ - وقد انخفضت نسبة المراجعات الحسابية للمشاريع التي صُنفت على أنها "مُرضية" بالنسبة لعمليات الرقابة الداخلية من ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ولم يكن هناك أية مراجعات حسابية للمشاريع تنطوي على تقدير "غير مرضٍ" فيما يتعلق بعمليات الرقابة الداخلية.

الجدول ٥

موجز آراء مراجعة حسابات المشاريع وتقييمات الرقابة الداخلية لعمليات مراجعة حسابات المشاريع للفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤

النسبة المئوية من المجموع			عدد تقارير مراجعة الحسابات			نوع الرأي أو التقييم
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
						رأي مراجعي الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع
١٠٠	٩٢	٨٨	١٤	١٢	١٥	رأي غير مشفوع بتحفظ
صفر	٨	١٢	صفر	١	٢	رأي مشفوع بتحفظ
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٤	١٣	١٧	المجموع

نوع الرأي أو التقييم	عدد تقارير مراجعة الحسابات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
تقييم المستوى العام للرقابة الداخلية						
مرض	١٠	٨	٦	٥٩	٦٧	٥٥
مرض جزئياً	٧	٤	٥	٤١	٣٣	٤٥
غير مرض	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	١٧	١٢	١١	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الأثر المالي لنتائج مراجعة حسابات المشاريع في عام ٢٠١٤

٣٩ - طلب المجلس التنفيذي، في المقرر ٢٢/٢٠١٠، أن تدرج في التقارير المقبلة معلومات عن الأثر المالي لنتائج مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٤، انعدم الأثر المالي التراكمي لتقارير مراجعة حسابات المشاريع المشفوعة بتحفظ.

توصيات مراجعة حسابات المشاريع، الصادرة في عام ٢٠١٤

٤٠ - أسفر ١٤ تقريراً صدرت بشأن مراجعة حسابات المشاريع عن ٢٨ توصية لمراجعة الحسابات (مقارنة بخمسين توصية لمراجعة الحسابات وردت في ١٣ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات التي صدرت في عام ٢٠١٣). وقد عزى ذلك إلى زيادة تركيز المراجعة الداخلية للحسابات على المخاطر الهامة والمسائل العامة. وتحلل هذه التوصيات بحسب أهميتها وتكرار تقديمها في مجال وظيفي معين.

مستوى أهمية توصيات مراجعة الحسابات المتصلة بمراجعة حسابات المشاريع

٤١ - وفقاً لما يبينه الجدول ٦، انخفضت نسبة توصيات مراجعة الحسابات، المصنفة بأنها هامة للغاية، من ١٩ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٤.

الجدول ٦

تصنيف توصيات مراجعة حسابات المشاريع بحسب مستوى الأهمية

مستوى الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مرتفع	١٨	٩	٣	١٣	١٩	١١
متوسط	٩٨	٣٨	٢١	٧٠	٧٩	٧٥

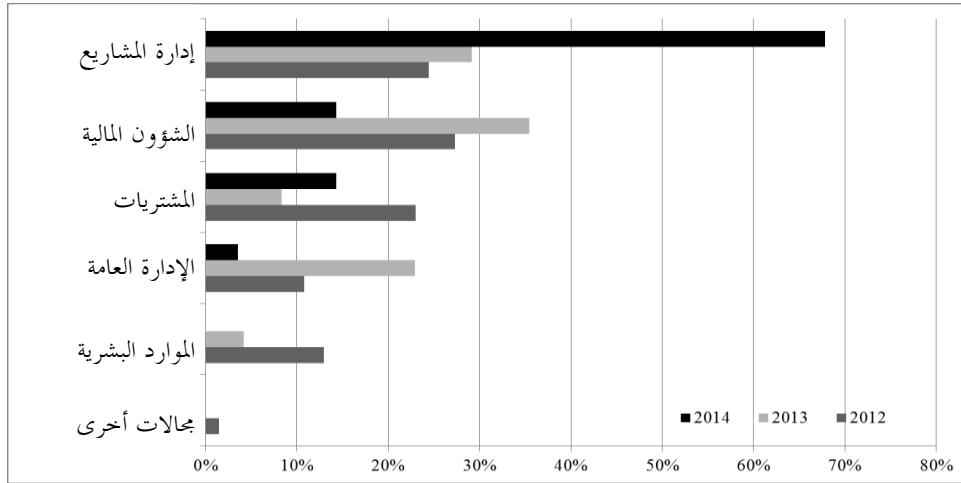
مستوى الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
منخفض	٢٣	١	٤	١٧	٢	١٤
المجموع	١٣٩	٤٨	٢٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تواتر صدور توصيات مراجعة حسابات المشاريع، حسب المجال الوظيفي

٤٢ - يوضح تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي، الذي يعبر عنه الشكل ٣، أن معظم التوصيات متصلة بإدارة المشاريع (٦٨ في المائة) والشؤون المالية (١٤ في المائة) والمشتريات (١٤ في المائة) والإدارة العامة (٤ في المائة).

الشكل ٣

توصيات المراجعة الحسابية للمشاريع حسب المجال الوظيفي^(٤)



المجالات الرئيسية للتحسين المبينة في تقارير مراجعة حسابات المشاريع لعام ٢٠١٤

٤٣ - وتشمل المجالات الرئيسية للتحسين ما يلي:

(أ) إدارة المشاريع/البرامج - قدمت التوصيات من أجل ما يلي: '١' تعزيز الامتثال للشروط التعاقدية لتقديم التقارير؛ و '٢' كفاءة إعداد جدول التخطيط والإنفاق؛ و '٣' التعجيل بتنفيذ أنشطة المشاريع؛ و '٤' تحسين التخطيط لأعمال المشاريع؛ و '٥' التأكد من أن النفقات تُتكدّ وفقاً لبنود الميزانية المعتمدة؛ و '٦' كفاءة توفير رقابة

(٤) تشمل فئة "المجالات الأخرى" تكنولوجيا المعلومات وإدارة المؤسسة وتوجيهها على المستوى الاستراتيجي.

كافية على المشاريع من جانب اللجنة التوجيهية للمشاريع ولجنة الميزانية؛ و '٧' تحسين عملية تقديم التقارير الفصلية؛ و '٨' كفالة رصد نفقات ميزانية المشاريع بانتظام؛ و '٩' كفالة إعداد تقارير العملاء في الوقت المناسب؛

(ب) الشؤون المالية - صدرت التوصيات من أجل ما يلي: '١' كفالة أن ترصد الميزانية على الوجه السليم؛ و '٢' كفالة أن يستخدم مخطط الحسابات الصحيح؛ و '٣' كفالة أن يلتزم بأموال لتسديد المدفوعات المستحقة بموجب اتفاقات المشاريع؛ و '٤' كفالة مراقبة المصروفات الثرية على الوجه السليم؛ و '٥' كفالة أن يكون نظام تدوين المشاريع المطلوب في نظام أطلس مستوفى؛ و '٦' كفالة أن تكون النفقات مؤيدة على النحو المناسب بوثائق كافية؛

(ج) المشتريات - صدرت التوصيات من أجل ما يلي: '١' كفالة التقييد بشروط العقود؛ و '٢' كفالة تقييد أنشطة توثيق المشتريات بشروط دليل المشتريات؛

(د) الموارد البشرية - صدرت التوصيات من أجل ما يلي: '١' كفالة الامتثال لأحكام اتفاقات أفراد المتعاقدين، وفقا للمبادئ التوجيهية للمؤسسة؛ و '٢' التأكد من أن الوثائق كاملة؛

(هـ) الإدارة العامة (إدارة الأصول) - صدرت التوصيات لكفالة الامتثال لمتطلبات التوثيق وللمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة أصول المشاريع لأغراض نقل الأصول ورصدها.

جيم - التحسينات التي أدخلت على نظام الرقابة الداخلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٤ - في عام ٢٠١٤، أدخلت الإدارة المزيد من التدابير لتعزيز نظام الرقابة الداخلية، وقد أخذت هذه التحسينات في الاعتبار أثناء إعداد خطة عمل مراجعة الحسابات.

٤٥ - وتعزيز نظام الرقابة الداخلية هو عملية متواصلة. وفي عام ٢٠١٤، قامت الإدارة، إما بتنقيح السياسات والإجراءات أو بإصدار سياسات وإجراءات جديدة في المجالات التالية: (أ) إعادة النظر في السياسات المتعلقة باتفاقات التعاقد الفردي؛ (ب) إصدار توجيهات مؤسسية جديدة بشأن الهياكل الأساسية المستدامة: الصحة والسلامة؛ (ج) إصدار تعليمات إدارية جديدة بشأن الامتثال للأدلة المتعلقة بوضع خطط لتصاميم الهياكل الأساسية؛ (د) تنقيح التعليمات المتعلقة بإدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات؛ (هـ) تنقيح الجدول الرئيسي لتفويض السلطة في مجال المشتريات؛ (و) تنقيح سياسة ساعات العمل والإجازات للمتعاقدين الأفراد؛ (ز) إصدار أمر إداري جديد بشأن صندوق الادخار التابع لمكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع؛ (ح) تنقيح سياسة التدريب الداخلي؛ (ط) تنقيح السياسة المتعلقة بالسياسات المحاسبية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ي) تنقيح السياسة المتعلقة بتعلم الموظفين وتنمية قدراتهم؛ (ك) إصدار تعليمات جديدة بشأن استرداد التكاليف المباشرة؛ (ل) تنقيح دليل المشتريات؛ (م) تنقيح السياسة العامة المتعلقة بمكافآت الجدارة التي يقدمها المكتب؛ (ن) إصدار تعليمات جديدة بشأن أمن نظام أطلس؛ (س) تنقيح السياسة العامة المتعلقة بالسفر في مهام رسمية.

٤٦ - واحتفظ المكتب بشهادة الجودة التي منحتها إياه المنظمة الدولية للتوحيد القياسي "للمعيار ٩٠٠١" المتعلق بنظام إدارة الجودة، ووسع تغطية شهادة المعيار ١٤٠٠١ التي منحتها إياه المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والمتعلق بنظام الإدارة البيئية لتغطية مشاريع الهياكل الأساسية التي يتولى إدارتها في أفغانستان، وكوسوفو، ودولة فلسطين. وفي عام ٢٠١٤، وضع المكتب ونفذ نظاماً لإدارة الصحة والسلامة لمشاريع الهياكل الأساسية، الذي يمنحه الآن النظام المرجعي لتقدير السلامة والصحة في أماكن العمل بالملكة المتحدة شهادة المعيار ١٨٠٠١، وهو المعيار المطبق دولياً لنظم إدارة الصحة والسلامة في أماكن العمل. والهدف من ذلك هو الحد من مخاطر الصحة والسلامة التي يواجهها موظفو المكتب والمتعاقدون معه لدى العمل في مشاريع الهياكل الأساسية التي تنطوي على مخاطر^(٥).

٤٧ - ويدعم نظام الرقابة الداخلية للمكتب الأدوات المؤسسية ونظمها. وفي عام ٢٠١٤، أخذ المكتب بالنظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة الذي يرمي إلى تحسين إدماج العمليات والنظم التشغيلية. وهذا النظام الجديد جدير بأن يحسن نوعية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية، وأن يمكن المكتب من تقديم المزيد من الدعم الفعال، في مجال العمل، إلى الشركاء وأن يدعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. والنظام هو عنصر أساسي لمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لنظم المكتب المتعلقة بإدارة المخاطر، وتعزيز الضوابط الداخلية، والفصل بين الواجبات، والامتثال.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٤، قام المكتب بتحسين عملياته لإدارة المخاطر، بزيادة الربط بين تقييم المخاطر على مستويي المشاريع والشركات، وتوضيح مبدأ المساءلة، وتفادي اشتداد المخاطر. وبدعم من فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، بدأت الإدارة أيضاً وضع نظام لإدارة المخاطر في المؤسسة من شأنه أن يوحد الممارسات في مجال إدارة المخاطر على نطاق المكتب. وقد أجريت هذه التحسينات استجابةً لطلب مراجعي الحسابات الخارجيين اعتماد

(٥) في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

نهج أكثر انتظاماً وإجراءات واضحة للتنفيذ العملي لعمليات الإدارة المركزية للمخاطر (A/69/5/Add.11)، ووفقاً للتوصية المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٣ (DP/OPS/2014/3، المرفق ٣). وعلاوة على ذلك، فقد كان من شأن هذه التغييرات المدخلة على عملية إدارة المخاطر أن أتاحت المجال لتحسين عملية تجميع البيانات والمعلومات، وهو مما حسن تحديد أولويات عمل المكتب وموارده.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٤، عملت إدارة المكتب والفريق بفعالية معاً من أجل كفاءة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، وإدماج هذه النتائج في البيانات المتعلقة بأداء مختلف إدارات المكتب. وباستخدام بيانات الأداء هذه، تمكنت الإدارة من القيام على وجه السرعة بتسوية القضايا وتحديد مجالات الخطر، لتضمن بذلك فعالية إطار الرقابة الداخلية للمكتب. والدليل على ثمره هذه الجهود هو التنفيذ العام لما نسبته ٩٧ في المائة من توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤، وكذلك القلة القليلة (خمسة) من التوصيات المتبقية التي لم يبت فيها، ومر عليها أكثر من ١٨ شهراً.

خامساً - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٠ - وفقاً لإطار المساءلة وسياسات الرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقريراً إلى المجلس التنفيذي بشأن الموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ إطار المساءلة.

٥١ - وتشمل الأسس التي يقوم عليها في المكتب إطار المساءلة وسياسات الرقابة التي تعد داخلية للمنظمة، كلاً من فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، واللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات، ومسؤول الأخلاقيات، ومكتب المستشار القانوني العام، وفريق التعيين والاختيارات، ومجلس التعيينات والاختيارات، ولجنة العقود والممتلكات بالمقر، ونظام السجل المتكامل لقياس الإنجاز وتنفيذ التوجيهات التنظيمية والتعليمات الإدارية. بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٥٢ - وتشمل الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها إطار المساءلة وسياسات المراقبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والتي هي خارج نطاقه، كلاً من المجلس التنفيذي ومجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

سادسا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٥٣ - يمثل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمقرري المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و ١٨/٢٠١٢، وللإجراءات التي أُقرت فيهما فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

٥٤ - وبناء على ذلك، نشر الفريق على الموقع الشبكي العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الملخصات التنفيذية لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، إضافة إلى التقارير الكاملة للمراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، نُشرت على الموقع الشبكي العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، جميع تقارير مراجعة الحسابات الفنية والموضوعية وقائمة بجميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة منذ عام ٢٠٠٨.

٥٥ - وما برحت تجربة الفريق، إزاء الكشف العلني عن تقارير المراجعة الحسابية، تتسم بالإيجابية، من حيث كونها تفضي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وإلى العمل في الوقت المناسب على اتخاذ إجراءات من جانب الإدارة بشأن توصيات مراجعة الحسابات. وظلت تؤدي كذلك إلى رفع مستوى تقارير مراجعة الحسابات بفضل الجهود المتزايدة المبذولة لضمان الجودة على النحو الذي يطلبه مراجعو الحسابات الداخليون.

سابعا - الخدمات الاستشارية

٥٦ - بناء على طلب الإدارة، يقدم الفريق خدمات استشارية تغطي مجموعة متنوعة من المسائل المتصلة بالضوابط الداخلية لمكتب خدمات المشاريع، وسياساته وتوجيهاته التنظيمية، وأساليب سير العمل، واتفاقات المشاريع المقترحة، وشواغل محددة أخرى. ووفقا لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يتصرف الفريق بصفة استشارية فقط ولا يشارك في تنفيذ أي إجراء من الإجراءات.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٤، قدم الفريق خدمات استشارية شملت إسداء المشورة بشأن تنفيذ نظام مركزي جديد لتخطيط الموارد واختبارات الرصد المتواصلة التي ينبغي إدراجها في التشكيل؛ وإسداء المشورة فيما يتصل بإنشاء وظيفة الخزينة داخل مكتب خدمات المشاريع؛ وقدم آراءه بشأن تنقيح التوجيه التنظيمي رقم ٤، "قبول الشراكة" وتعزيز عنصر إدارة المخاطر في العملية؛ وتطوير نطاق تقييم مخاطر الغش، وتقديم المشورة لإدارة بشأن

الاستراتيجيات الرامية إلى تشجيع اعتماد التقييم. وشارك فريق المراجعة بصفة مراقب في المجلس الاستشاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٥٨ - واستخدم الفريق في عام ٢٠١٤، صندوق النمو والابتكار لتقديم الدعم من أجل تنظيم دورة تدريبية عن مكافحة الغش ومكافحة الفساد في مجال المشتريات. وقد نُظمت دورة مؤلفة من ثلاث وحدات وما يرافقها من مواد لتنفيذ داخليا، وعلى أساس استرداد التكاليف، للشركاء في البرامج وسائر وكالات الأمم المتحدة.

٥٩ - وفي عام ٢٠١٤، ومن أجل بناء القدرات في مجال المشتريات في مكتب خدمات المشاريع، اشترك فريق المراجعة والفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة في وضع بث شبكي ونشره لفائدة موظفي المكتب بشأن توخي العناية الواجبة في التحقق من المعلومات الأساسية عن الموردين.

٦٠ - وبناء على طلب أحد العملاء، تعاقد الفريق مع شركة لمراجعة الحسابات لإجراء عملية تحقق من نفقات عقد الخدمات "الأعمال الخارجية للجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) - تنفيذ بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

٦١ - وفضلاً عن ذلك، واصل الفريق مساعدة الإدارة في استعراض اتفاقات المشاريع المقترحة التي تحتوي على شروط للمراجعة الحسابية لكفالة أن تتوافق هذه الشروط ومقررات المجلس التنفيذي والنظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثامنا - التحقيقات

٦٢ - فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات هو الكيان الوحيد المسؤول في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن إجراء التحقيقات في الادعاءات بوقوع غش أو فساد أو استغلال للسلطة أو تحرش في موقع العمل أو استغلال جنسي أو حالات انتقام وغير ذلك من أفعال سوء السلوك.

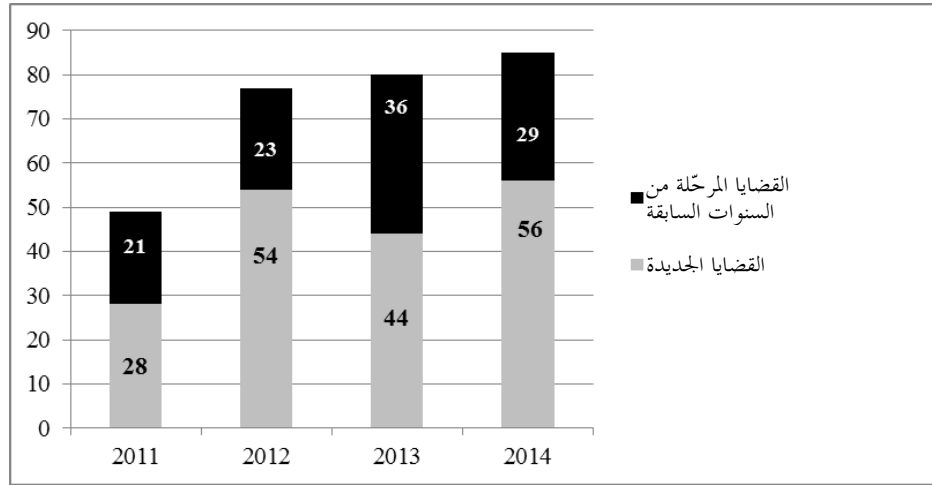
ألف - حجم الشكاوى الواردة

٦٣ - في عام ٢٠١٤، تلقى الفريق ٩٣ شكوى، تحولت ٥٦ شكوى منها إلى قضايا وقُدِّمت ٣٧ منها للعلم. ويمثل هذا زيادة عن عام ٢٠١٣، عندما تلقى الفريق ٧٤ شكوى (منها ٤٤ قضية و ٣٠ للعلم). وبالإضافة إلى ذلك، كانت ٢٩ قضية مُرحّلة إلى

عام ٢٠١٤: منها واحدة مرحلة منذ عام ٢٠٠٩؛ وثلاث منذ عام ٢٠١٢؛ و ٢٥ منذ عام ٢٠١٣ (الشكل ٤).

الشكل ٤

عدد القضايا، الفترة ٢٠١١-٢٠١٤

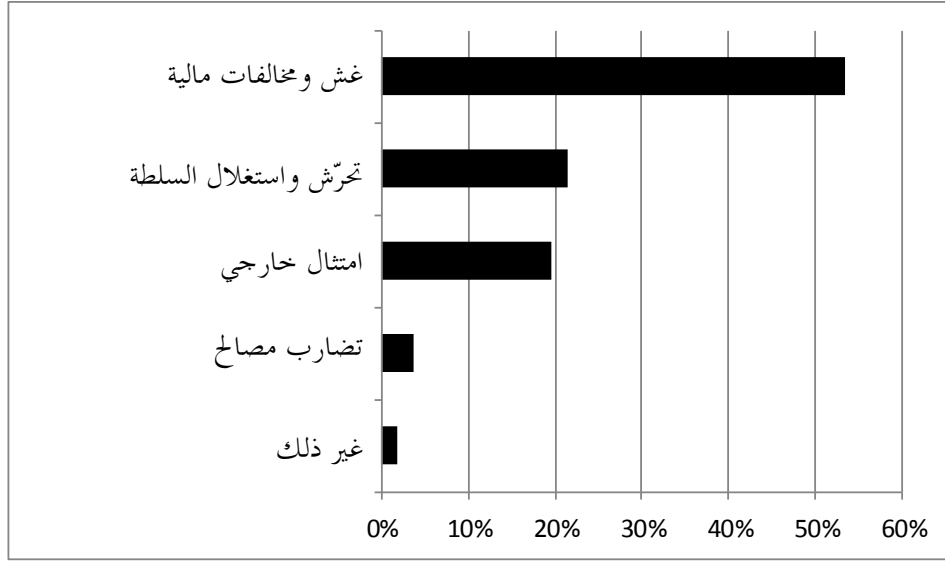


٦٤ - وأحالت الإدارة أو الموظفون ٥٤ في المائة من القضايا التي تم فتحها في عام ٢٠١٤؛ ووردت ٩ في المائة منها بواسطة خط الاتصال المباشر لمكافحة الغش، أو خط الاتصال المباشر لمكافحة التحرش؛ و ٣٧ في المائة منها بوسائل أخرى (أي منظمات خارجية مثل مقدم خدمات التأمين الطبي).

٦٥ - ومن بين ٥٦ قضية فُتحت عام ٢٠١٤، تضمنت ٥٤ في المائة منها (٣٠ قضية) ادعاءات بوقوع غش أو مخالفات مالية (غش يتعلّق بالمشتريات وبالاستحقاقات والسرقة والاختلاس وسوء استخدام موارد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع). وتضمن ٢١ في المائة (١٢ قضية) من القضايا تحرشًا واستغلالًا للسلطة، و ٢٠ في المائة (١١ قضية) مخالفات في الامتثال الخارجي (ادعاءات بالغش متعلّقة بالتأمين الصحي وانتهاك القوانين المحلية). وتضمنت قضيتان (٤ في المائة) ادعاءات بوجود تضارب في المصالح، وهناك قضية أخرى تتعلق بنوع آخر من سوء سلوك مزعوم.

الشكل ٥

أنواع القضايا التي فُتحت عام ٢٠١٤



باء - نتيجة التحقيقات

٦٦ - يتم إجراء استعراض أولي للشكاوى الواردة من أجل البت في ما إذا كانت الادعاءات تندرج ضمن ولاية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أو اختصاصه. فإذا ما تم ذلك، يتم إجراء تقييم مبدئي. وإذا كشف هذا التقييم عن احتمال حدوث الخطأ يُجري الفريق تحقيقاً رسمياً. وإذا ما أدى ذلك إلى إثبات الادعاءات، يقدم الفريق تقريراً عن التحقيق إلى المسؤول القانوني للموارد البشرية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٤، تم إغلاق ٥٨ قضية مما أدى إلى انخفاض حجم القضايا المفتوحة من ٨٥ قضية إلى ٢٧ قضية، وهذا انخفاض بنسبة ٦٨ في المائة (انظر الجدول ٧).

الجدول ٧

إغلاق شكاوى التحقيقات في عام ٢٠١٤

النسبة المئوية	عدد القضايا	
٣٤	٢٩	قضايا مرحلة من عام ٢٠١٣
٦٦	٥٦	قضايا واردة عام ٢٠١٤
١٠٠	٨٥	مجموع عدد القضايا في عام ٢٠١٤

النسبة المئوية	عدد القضايا	
		القضايا المغلقة دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى
٣٨	٢٢	• بعد الاستعراض الأولي
٧	٤	• بعد التحقيق
٤٥	٢٦	مجموع القضايا المغلقة دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى
		القضايا المغلقة مع التوصية باتخاذ إجراءات أخرى
١٠	٦	• بعد الاستعراض الأولي
٤٥	٢٦	• بعد التحقيق
٥٥	٣٢	مجموع القضايا المغلقة بعد التوصية باتخاذ إجراءات أخرى
١٠٠	٥٨	مجموع القضايا المغلقة في عام ٢٠١٤
	٢٧	القضايا المرحلة إلى عام ٢٠١٥

٦٨ - ونتيجة الاستعراض الأولي أو التقييم المبدئي، اتضح أن ٢٢ قضية (أي ٣٨ في المائة من القضايا المغلقة) لا تستند إلى دليل ولا تتطلب مزيداً من التحقيق. وتم إغلاق أربع قضايا أخرى بعد التحقيق دون إحالة إلى المسؤول القانوني للموارد البشرية (٧ في المائة من القضايا المغلقة).

٦٩ - وأحيلت ثلاث قضايا إلى لجنة استعراض البائعين في عام ٢٠١٤ للنظر في اتخاذ إجراءات أخرى (كل البائعين التسعة ذوي العلاقة بالقضايا المغلقة في السنوات السابقة). وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت لجنة استعراض البائعين قد فرضت جزاءات على ٢٣ بائعا.

٧٠ - وقام الفريق أيضا بإحالات في القضايا التي قد لا تكون الادعاءات قد ثبتت فيها، ولكنها ظلت تستدعي مزيدا من العمل. على سبيل المثال، أحال الفريق إحدى القضايا إلى وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة. وأحيلت ثلاث قضايا إلى المسؤول القانوني للموارد البشرية من أجل إدراج الرسائل في الملفات الشخصية للموظفين، لأسباب من قبيل عدم التعاون من جانب موظفين سابقين. وأحال الفريق أيضا أربع قضايا إلى الإدارة من أجل النظر في إمكانية اتخاذ المزيد من الإجراءات.

٧١ - وفي عام ٢٠١٤، أصدر الفريق ٢٨ تقريرا. ولأن بعض القضايا تشمل مواضيع متعددة، فقد يكون أدرج أكثر من فرد في تقرير واحد. ومن أصل هذه التقارير البالغ عددها ٢٨ تقريرا، أوصى الفريق باتخاذ إجراءات تأديبية ضد ٢٣ موظفا في ٢٥ تقريرا، وأحال تسعة بائعين إلى لجنة استعراض البائعين، كما هو مبين في مرفق هذه الوثيقة.

٧٢ - ومن بين هؤلاء الموظفين البالغ عددهم ٢٣ موظفا:

(أ) خضع خمسة لإجراءات التأديب؛

(ب) تَرَكَ تسعة أفراد خدمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قبل اكتمال العملية الإدارية. ولأن محكمة المنازعات بالأمم المتحدة لا تسمح باتخاذ إجراءات تأديبية ضد من ترك خدمة المنظمة، فسوف تُعالج المسألة في حالة النظر في التحاق هؤلاء الأفراد مستقبلاً بوظائف لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

(ج) لا تزال ١٠ قضايا ضد تسعة أشخاص تنتظر البت فيها.

٧٣ - واتخذت الإدارة إجراءات ضد تسعة أفراد فتحت قضاياهم قبل عام ٢٠١٤. وتَرَكَ خمسة عشر فردا خدمة المكتب قبل اكتمال العملية الإدارية، ولهذا لن يتم التطرق إلى هذه المسألة إلا في حالة النظر في توليهم وظائف مستقبلاً لدى مكتب خدمات المشاريع.

٧٤ - وبالإضافة إلى التوصيات الإدارية، أوصى الفريق بإحالة قضية واحدة إلى السلطات الوطنية.

جيم - دعم قدرات التحقيق

٧٥ - يعمل لدى الفريق، مهنيان متفرغان يضطلعان بالتحقيقات يعاونهما مساعد لشؤون التحقيق. ولا يزال الفريق يعتمد على استشاريين للحصول على دعم إضافي، كما كان الحال بصفة خاصة في عام ٢٠١٤، عندما زاد عبء العمل لديه. ويُعزى هذا النمو إلى الدعم القوي الذي يقدمه المدير التنفيذي للفريق، وزيادة عروض التدريب والمواد الإعلامية المتعلقة بالفريق وزيادة التعاون مع العملاء. ويهدف تعزيز قدرة الفريق في مجال التحقيق إثر زيادة عبء العمل واتساع نطاق مسؤولياته، رَفَع الفريق رتبة وظيفة محقق من ف-٤ لتصبح وظيفة إدارية (برتبة ف-٥).

٧٦ - ويواصل الفريق تركيز موارده المحدودة على القضايا الخطيرة، ويحيل القضايا الأقل خطورة إلى المكتب المعني بها. على سبيل المثال، يعمل الفريق على نحو وثيق مع الفريق المعني بالأشخاص وإدارة التغيير في ما يتعلق بقضايا التحرش واستغلال السلطة. ويعمل الفريق كذلك مع الموظفين القانونيين وكبار المديرين الذين قد يجرون استعراضات أولية للدعوات بالإنبابة عنه. واستجابة لطلب المجلس التنفيذي بإجراء المزيد من أنشطة الوقاية، أضاف الفريق وظيفة جديدة وهي وظيفة متخصص في التدريب في المسائل المتعلقة بحل المنازعات والتزاهة،

يقود استراتيجية مكتب خدمات المشاريع في حل المنازعات بالسبل غير الرسمية ويقود الجهود الرامية إلى تعزيز النزاهة والتثقيف بشأن مكافحة الفساد.

٧٧ - وسيساعد المتخصص في التدريب في المسائل المتعلقة بحل المنازعات والنزاهة في الحفاظ على سلامة بيئة العمل وحسن أداء الأفراد العاملين. ولم يعد الفريق، منذ تموز/ يوليه ٢٠١٤، مزوداً بإجراءات رسمية للتظلم فحسب، بل وبإجراءات تظلم غير رسمية يمكن بها اللجوء إلى حلول ودية للمنازعات اليومية في مكان العمل. وباللجوء إلى خدمات حل المنازعات في مرحلة مبكرة، يمكن أن تسعى الأطراف طوعاً إلى تسوية خلافاتها قبل أن تتفاقم.

٧٨ - وفي عام ٢٠١٤، فُتحت ست قضايا تسوية منازعات (الجدول ٨). وقد أُغلقت أربع منها بعد تيسير اللجوء إلى التسوية بوسائل غير رسمية. وتمت التوصية باتخاذ مزيد من الإجراءات بالنسبة إلى القضيتين الأخرين.

الجدول ٨

إغلاق قضايا حل المنازعات في عام ٢٠١٤

عدد القضايا	
٦	قضايا واردة عام ٢٠١٤
٦	مجموع عدد القضايا في عام ٢٠١٤
	القضايا المغلقة دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى
٢	• بعد إجراء تقييم مبدئي
٢	• بعد تيسير حل النزاع
٤	مجموع القضايا المغلقة دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى
	القضايا المغلقة مع التوصية باتخاذ إجراءات أخرى
٢	• بعد إجراء تقييم مبدئي
٢	مجموع القضايا المغلقة بعد التوصية باتخاذ إجراءات أخرى
٦	مجموع الحالات المغلقة في عام ٢٠١٤
صفر	القضايا المرحلة إلى عام ٢٠١٥

٧٩ - ونظم الفريق أيضاً حلقات عمل تدريبية عن معايير السلوك والنزاهة. وتم تدريب ما مجموعه ٢٣٨ موظفاً في ١٢ حلقة عمل في جميع أنحاء العالم (الجدول ٩).

الجدول ٩

حلقات العمل التدريبية التي نظمت في عام ٢٠١٤ بشأن معايير السلوك والتزاهة

المنطقة الإقليمية	عدد حلقات العمل	عدد المشاركين
المقر	٣	٤٥
أفريقيا	٤	٦٠
آسيا وأوروبا والشرق الأوسط	٤	١١٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١	٢١
المجموع	١٢	٢٣٨

٨٠ - ويظل الفريق جزءاً لا يتجزأ من نظام الجزاءات المتعلقة بالبائعين، الذي يطبقه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويعمل بصفة استشارية لدى لجنة استعراض البائعين. وفي عام ٢٠١٤، أحال الفريق ثلاث قضايا إلى لجنة استعراض البائعين للنظر في فرض جزاءات على العديد من البائعين، بالإضافة إلى ثماني قضايا أحالها في عام ٢٠١٣. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت لجنة استعراض البائعين قد فرضت جزاءات على ٢٣ بائعاً. وهناك مزيد من التفاصيل متاحة للجمهور على الموقع الشبكي للمكتب^(٦).

٨١ - ويلتزم المكتب، في سياق أداء رسالته وفي إدارة عملياته، بردع حالات الغش وغيرها من حالات سوء السلوك، وبكشفها ومنعها. ولذلك، أصدر الفريق، بالتعاون مع مكتب الأخلاقيات، دراسته الاستقصائية السرية السنوية الثالثة المتعلقة بالتزاهة والأخلاق وتدابير مكافحة الغش. وبفضل الدعم القوي الذي يقدمه المدير التنفيذي، ازدادت المشاركة كثيراً في عام ٢٠١٤، نتيجة إكمال ٤٠ في المائة من الموظفين، الذين يشرف عليهم المكتب، الدراسة الاستقصائية مقابل ٧ في المائة في عام ٢٠١٣. وقدمت الدراسة الاستقصائية معلومات قيمة في المجالات الأكثر عرضة للغش، وشواغل العاملين، وفعالية برامج الردع وآلياته في معالجة القضايا. وأعرب العاملون عن رغبتهم في الحصول على مزيد من التدريب في الموضوع وتعزيز الاتصال بشأن قنوات الإبلاغ ونتائج التحقيقات. وسوف تدمج نتائج الدراسة الاستقصائية في عملية التخطيط للأنشطة المقبلة، من قبيل التدريب والتدابير الوقائية الأخرى.

٨٢ - وسوف يعاود الفريق أيضاً النظر في الإطار القانوني اللازم للتصدي لحالات عدم الامتثال لمعايير الأمم المتحدة للسلوك، حيث يعمل مع فريق الممارسة القانونية من أجل النظر في الأخذ بأي عمليات تغيير أو استكمالات يمكن أن تؤدي إلى تيسير عملية التحقيقات.

(٦) <https://www.unops.org/english/Opportunities/suppliers/Pages/Vendor-sanctions.aspx>

٨٣ - وكما ذكر سابقاً في إطار الخدمات الاستشارية، لا يزال الفريق ملتزماً بتعزيز التدابير الوقائية، ولا سيما في مجال الغش. وعملاً بالميثاق المنقح للفريق، تم توسيع نطاق ولايته، ليشمل تقديم التدريب ومنع الغش. وفي عام ٢٠١٣، عقد مكتب خدمات المشاريع حلقة عمل لموظفيه بشأن معايير السلوك. وتأتي حلقة العمل في إطار جهود مكتب خدمات المشاريع الاستباقية الرامية إلى إذكاء الوعي بشأن الامتثال والأخلاقيات. وأهداف ذلك هي المساعدة على زيادة وعي موظفي المكتب بأهمية العمل على نحو يتماشى وأعلى المعايير الأخلاقية، ومواءمة عمل المكتب مع رؤيته ورسالته وقيمه، فضلاً عن تدريب الموظفين على تحديد المسائل المحتملة ومعرفة كيفية الإبلاغ عن الشواغل أو الشكوك. وفي عام ٢٠١٤، درب الفريق ٢٣٨ شخصاً في ١٢ حلقة عمل مختلفة عقدت في جميع أنحاء العالم.

دال - التعاون مع الآخرين

٨٤ - من أجل تعزيز وظيفته في مجال التحقيقات، تعاون الفريق مع وحدات مختلفة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهي فريق الممارسة القانونية، وفريق ممارسة الموارد البشرية ومكتب الأخلاقيات، إلى جانب عدد من المكاتب الإقليمية والقطرية. واستطاع الفريق أن يحل الكثير من المسائل التي أثرت عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية من دون إجراء تحقيق، بفضل التعاون المشترك بين الإدارات، والدعم المقدم من الإدارة العليا. وفي الوقت نفسه، ما زالت مشورة الفريق موضع طلب من جانب الأفرقة الأخرى على نحو ما يتجلى في حجم القضايا التي هي "للعلم فقط".

٨٥ - واتخذ الفريق عدداً من التدابير من أجل زيادة تعزيز قدرته على إجراء التحقيقات وتبادل المعلومات عن حالات الغش مع وحدات التحقيقات الأخرى، وبما يؤدي إلى تحسين القدرة على تحديد حالات سوء السلوك التي قد تؤثر على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومعالجتها. وضاعف الفريق جهوده المبذولة للتعاون مع مكاتب التحقيقات التابعة لمنظمات دولية أخرى. وعلى سبيل المثال، ما برح الفريق يعمل بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على مستوى ممثلي دوائر التحقيقات بالأمم المتحدة، تعزيزاً لممارسات التحقيقات والروح المهنية في هذا المضمار، بالعمل بمثابة منتدى لتطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة. وتشمل مجالات التعاون في هذا الصدد التحقيقات المشتركة، والجزاءات التي تفرض على البائعين، وتبادل المعلومات، وإسداء المشورة.

٨٦ - وما برح هذا التعاون مع هيئات التحقيقات الأخرى يحظى بمزيد من الدعم بفضل توقيع اتفاقات تعاون مع منظمات أخرى؛ ومنها اتفاقات منع حالات الغش والفساد وكشفها والتحقيق فيها، وهي الاتفاقات الموقّعة مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ووزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة.

تاسعا - موجز عن متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٤ والسنوات السابقة

٨٧ - وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات، شملت خطط العمل السنوية للفريق أنشطة المتابعة والرصد، للتأكد من أن الإجراءات الإدارية قد نُفذت بفعالية^(٧). ويتعهد الفريق أداة إلكترونية على الإنترنت تتيح للمديرين الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة بشأن حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، ويجري الفريق استعراضات مكتبية فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة والمعلومات المقدمة في ذلك الخصوص.

٨٨ - ويوضح الجدول ما تحقق، اعتباراً من ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من نتائج بالنسبة لجميع توصيات مراجعة الحسابات الصادرة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤. ومن بين توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١١ أو قبله، تم تنفيذ ما نسبته ١٠٠ في المائة، و ٩٩ في المائة من التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٢. أما معدل التنفيذ عموماً لتوصيات المراجعة الحسابية الصادرة منذ عام ٢٠٠٨ (السنة التي بدأ فيها الفريق في الاضطلاع بإجراء المراجعات الحسابية الداخلية) إلى عام ٢٠١٤، فقد بلغ ٩٧ في المائة، أي بزيادة عن نسبة ٩٣ في المائة التي أبلغ عنها بالنسبة إلى عام ٢٠١٣، مما يوضح وجود استجابة جيدة من جانب الإدارة إزاء تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات.

باء - التوصيات التي لم يُبت فيها لمدة ١٨ شهراً أو أكثر

٨٩ - نتيجة للجهود المتناسقة والاستباقية التي بذلتها الإدارة، فقد بلغ عدد توصيات مراجعة الحسابات التي صدرت قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بفترة تزيد على ١٨ شهراً (في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ أو قبله) و بقيت من دون حسم، خمس توصيات (٤ في المائة من مجموع ١٣١ توصية لم يُبت فيها). ومن الجدير بالذكر أيضاً أن جميع التوصيات التي أُفيد، في التقرير السنوي للعام الماضي، بأنها لم يُبت فيها لأكثر من ١٨ شهراً قد أغلقت الآن. وترد تفاصيل ذلك في المرفق الأول.

(٧) إطار من معهد مراجعي الحسابات الداخليين، معيار الأداء ٢٥٠٠ - رصد التقدم.

الجدول ١٠

الحالة، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في ما يتعلق بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠٠٨		
		مراجعة الحسابات التي أجراها مراجع الفريق		مراجعة الحسابات التي أجراها مراجع الفريق		مراجعة الحسابات المتعلقة بالإجراءات		مراجعة الحسابات التي أجراها مراجع الفريق		مراجعة الحسابات التي أجراها مراجع الفريق		عدد توصيات مراجعة الحسابات
المجموع	٢٠٠٨	المجموع	٢٠١٣	المجموع	٢٠١٢	المجموع	٢٠١١	المجموع	٢٠٠٨	المجموع	٢٠١١	النسبة المئوية
٣ ٦٥٧	٢٥	١٣	١٢	٩٣	٣٨	٥٥	٣٥٥	٣٨	١٣٨	١٧٩	٣ ١٨٤	نُفذت/أُغلقت
٩٧	٢٣	٤٦	١٥	٦٨	٧٦	٦٣	٩٩	١٠٠	٩٩	٩٩	١٠٠	النسبة المئوية
١٣١	٨٥	١٥	٧٠	٤٤	١٢	٣٢	٢	صفر	١	١	صفر	قيد التنفيذ
٣	٧٧	٥٤	٨٥	٣٢	٢٤	٣٧	١	صفر	١	١	صفر	النسبة المئوية
٣ ٧٨٨	١١٠	٢٨	٨٢	١٣٧	٥٠	٨٧	٣٥٧	٣٨	١٣٩	١٨٠	٣ ١٨٤	المجموع
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	النسبة المئوية

عاشرا - المسائل التشغيلية

ألف - الموارد

٩٠ - في عام ٢٠١٤، شمل ملاك موظفي الفريق المدرجين في الميزانية مديرا واحدا (مد-١)، وكبير مراجعي الحسابات الداخليين (ف-٥)، وأربعة مراجعي حسابات داخليين (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ في إطار اتفاقات المتعاقدين الأفراد) ومحققين اثنين (١ ف-٥ و ١ ف-٣)، وأخصائي تسوية منازعات وتدريب على النزاهة (ف-٣)، ومساعد تحقيقات. وظلت وظيفة دولية في إطار اتفاقات المتعاقدين الأفراد شاغرة لمدة خمسة أشهر، ووظيفة برتبة ف-٣ ظلت شاغرة لمدة ستة أشهر خلال العام. وقد شُغلت جميع الوظائف اعتبارا من تاريخ هذا التقرير. ويكتمل الهيكل الداخلي للفريق عمل شركات مهنية خارجية وأفراد الخبراء الاستشاريين والمتدربين الداخليين. وعلاوة على ذلك، واصل الفريق الاحتفاظ بمحرر لضمان جودة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

٩١ - وبلغت النفقات المدرجة في ميزانية الفريق لعام ٢٠١٤ ما مقداره ٢,٣٢٤ مليون دولار، وبلغت النفقات الفعلية ٢,١٨١ مليون دولار.

باء - المشاركة مع الهيئات المهنية وسائر الأفرقة

٩٢ - في عام ٢٠١٤، حافظ الفريق على علاقة رسمية مع معهد مراجعي الحسابات الداخليين، الذي يقيّد الفريق بإطار عمله في مجال الممارسات المهنية الدولية، وينضم إلى عضويته جميع مراجعي الحسابات في الفريق. كذلك استوفى مراجعو الحسابات احتياجاتهم من التعليم المهني المستمر، واحتفظوا بمهام مراجعة الحسابات ومهام المحاسبة والعضوية. وعلاوة على ذلك، شارك الفريق في اجتماع عام ٢٠١٤ السنوي لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، الذي عقد في لندن.

٩٣ - وشارك الفريق بنشاط في الاجتماع السنوي الثامن، وفي التداول المنتظم بالهاتف الذي أجراه ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بمنظمات الأمم المتحدة. وشارك الفريق أيضا في المؤتمر الرابع عشر للفريق الأوسع نطاقا، أي فريق ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٩٤ - وشارك الفريق في المؤتمر الخامس عشر للمحققين الدوليين، وفي الاجتماع غير الرسمي الثالث لرؤساء التحقيقات في منظمات الأمم المتحدة. وشارك الفريق أيضا في المؤتمر الأوروبي السنوي لجمعية المدققين المعتمدين لعمليات الغش، الذي عقد في أمستردام في عام ٢٠١٤.

٩٥ - وقدم الفريق الدعم لمكتب الأخلاقيات بمكتب خدمات المشاريع في الاجتماع السادس لشبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف، الذي عقد في كوبنهاغن في عام ٢٠١٤.

٩٦ - وساعد الفريق أيضا مكتب الأخلاقيات في إعداد حملة للتوعية، من أجل تعزيز معرفة موظفي مكتب خدمات المشاريع بالالتزامات المتعلقة بالزاهة والأخلاقيات داخل المنظمة.

جيم - تعزيز وظيفة مراجعة الحسابات

٩٧ - في عام ٢٠١٤، أجرى الفريق تحسينات عديدة في سياساته الداخلية وفي الإجراءات التي يتخذها. واستمر تنقيح ورقات العمل والنماذج من أجل تحسين كفاءة عملية مراجعة الحسابات. وتم تنقيح أدلة المستخدمين وتعليمات العملاء لتنفيذ التوصيات الواردة في برامج الفريق لمراجعة الحسابات (TeamMate) وتحسينها. وأنشئت أداة لتتبع توصيات مراجعة الحسابات، وسوف تنشر على موقع الشبكة الداخلية للفريق في عام ٢٠١٥.

دال - اللجنة الاستشارية للشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات

٩٨ - في عام ٢٠١٤، واصلت اللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات استعراض خطة العمل السنوية والميزانية والتقارير المرحلية العادية والتقارير السنوي للفريق، وأسدت المشورة في ما يتعلق بتعزيز فعالية مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

٩٩ - ويرد في المرفق ٣ التقرير السنوي للجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤.
